أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية و المالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثاني - العدد الأول - يناير 2024
Volume 2 | Issue 1 | Jan. 2024

sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس التحرير
أ . د/ أنور محمود النقيب

رئيس مجلس الإدارة
أ . د/ محمد صالح هاشم

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

قياس أثر الشمول المالي على معدلات الفقر في مصر خلال الفترة من 2011: 2021

إعداد:

الباحث: أحمد حمدي طلعت أحمد

باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد

بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قياس أثر الشمول المالي على معدلات الفقر في مصر خلال الفترة من 2011 : 2021، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال نموذج اعتمد على أربعة من المتغيرات الاقتصادية ثلاثة متغيرات مستقلة وهم: عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ – عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ – عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، والرابع متغيراً تابعاً وهو معدل الفقر معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والحد من معدلات الفقر في مصر. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد المودعين في البنوك التجارية وعدد المقترضين من البنوك التجارية من ناحية، وبين الحد من معدلات الفقر من ناحية أخرى.

Abstract:

The purpose of this research is to study the effect of financial inclusion on poverty rates in Egypt during the period from 2001 to 2021. To achieve this purpose an econometric analysis was performed using three independent variables: number of depositors in commercial banks for every 1000 adults, number of ATM machines for every 100,000 adults, and number of borrowers from commercial banks for every 1000 adults. The dependent variable used is the poverty level indicated by Gross Domestic Product Per Capita .The results of the study have shown that there is a significant positive relationship between the application of financial inclusion and the reduction of poverty in Egypt, as it was found that there is a positive relationship between financial inclusion variables: the number of ATM machines, the number of depositors in commercial banks, the number of borrowers from commercial banks, and the level of per capita income.

الكلمات الافتتاحية: الشمول المالي – الفقر – الإقصاء المالي – النمو الاقتصادي.

مقدمة الدراسة:

يساهم تعزيز الشمول المالي في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين أفراد المجتمع بكيفية الاستفادة من مدخراتهم. وتمكين الجميع من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة بشكل عادل وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وبأساليب مبتكرة ومدعمة بالتعليم والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية للأفراد والمجتمع. كما وأنه يؤثر في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وأيضا يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي[1].

أصبح الشمول المالي ينظر له بإعتباره هدفاً أساسياً هاماً يستكمل الركائز التقليدية للإستقرار النقدي والمالي، وأن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر جزء لايتجزأ من النظام المالي الشامل، حيث أصبحت الخدمات المالية للمحرومين والفئات الاجتماعية المهمشة مجالاً رئيسياً للإهتمام بالنسبة لصانعي السياسات، وقد ساعد علي تيسير هذا الإتجاه تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ونشرها بشكل سريع مما يقلل بشكل كبير من تكلفة توصيل المستخدمين بالمؤسسات المالية الرسمية من خلال أنظمة الدفع المختلفة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة المصرية لتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي، والتي كان أهمها إطلاق لقب عام الشمول المالي على عام 2017 ، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، إلا أن هناك نسبة كبيرة من السكان لا يمتلكون حسابات بنكية، كما أن غالبية الأفراد ليست لديها أي ثقافة مالية، فضلًا عن وجود مجموعة من المشكلات الأخرى مثل التفاوت بين الجنسين لغير صالح المرأة، وتدني مستويات الدخول الفردية.

[1] - مفتاح غزال، مراد بركات، (2020)، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجامعي نور البشير، جامعة الجزائر، ص47.

أهمية الدراسة:

يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، والمرأة، والشباب، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلي الآتي:

1- دراسة وتحليل أهم الأسباب الكامنة وراء ضعف تطبيق نظام الشمول المالي في مصر.

2- دراسة مدي قوة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الفقر في مصر.

3- دراسة مفهوم الشمول المالي وأبعاده، ووضعه في مصر، والسياسات المتبعة لرفع درجة الشمول المالي.

فرضية الدراسة

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي ومعدلات الفقر في مصر".

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: تتركز الحدود المكانية لهذه الدراسة في الاقتصاد المصري.

الحدود الزمنية للدراسة: تغطي الحدود الزمنية للدراسة الفترة من 2011:2021.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي، لإختبار مدى أثر الشمول المالي على الحد من الفقر في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد يتكون من متغير تابع، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات مستقلة، وقد اتخذ النموذج الذي تم الاعتماد عليه الشكل التالي:

$$\Delta GDP\ pcap_t = a_o + +\Sigma a_1 ATM_{t-1} + \Sigma a_2 BOR_{it-1} + \Sigma a_2 DEP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP pcap : معدل الفقر معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي.

DEP : يمثل المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ.

ATM : يمثل عدد ماكينات ال ATM لكل 100000 شخص بالغ.

BOR : يمثل المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ.

أولاً: التحليل النظري للشمول المالي:

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوي المعيشة والحد من معدلات الفقر.

1-مفهوم الشمول المالي:

مصطلح الشمول المالي حاز على اهتماما كبيراً من قبل المختصين والباحثين ومؤسسات المجتمع الدولي، حيث تعددت التعريفات الخاصة به منها ما يلي:

تعريف البنك الدولى للشمول المالي بأنه إتاحة جميع المنتجات المالية والخدمات البنكية حسب احتياجات كل فرد أو مؤسسة، ومن بينها (حسابات التوفير، الحسابات الجارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية المختلفة)، وذلك عبر قنوات رسمية وشرعية تتسم بالمسؤولية والإستدامة، مثل (البنوك، وهيئة البريد، والجمعيات الأهلية، وغيرهم)، وبأسعار مناسبة للجميع، وسهلة الحصول عليها، مع مراعاة تامة لحماية حقوق المستهلك[2].

يعرفه **صندوق النقد الدولي العربي** بأنه: " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية مثل (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وذات تكلفة معقولة.

تعريف **البنك المركزي المصري للشمول المالي** علي أنه إمكانية حصول كل فرد أو مؤسسة في المجتمع علي المنتجات المالية المناسبة لإحتياجاته (جانب الطلب) من خلال القنوات الرسمية المتمثلة في البنوك وهيئة البريد وغيرهم(جانب العرض)، بتكلفة مناسبة للجميع، من أجل إتاحة فرص

[2] - البنك الدولي، " الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء "، متاح من خلال الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

مناسبة لكل فئات المجتمع لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن وضمان عدم لجوئهم للوسائل غير الرسمية التي لاتخضع للرقابة بما قد يعرضهم لحالات نصب ولا تضمن حماية حقوقهم كمستهلكين[3].

2- أهمية الشمول المالي:

يعد الشمول المالي أداة حقيقية لدفع الاقتصاد وتطوير المجتمع وتحسين مستوي المعيشة وخلق فرص عادلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية، وتشير الأدلة التطبيقية إلي مساهمة الشمول المالي في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية سواء علي مستوي الدول أو المشروعات أو الأفراد.

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة استخدام الخدمات المالية وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يسهم في زيادة الودائع لدى البنوك مما يعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحسن أدائه. بالإضافة إلي ذلك فإن الشمول المالي معني بخلق بيئة مشجعة لحصول جميع شرائح المجتمع البالغين على الخدمات المالية والمصرفية للمساعدة في تحقيق الاهداف الإنمائية[4].

تحرص الجهات الرقابية المالية على تعزيز الإطار المتكامل للشمول المالي، والمواءمة بين الشمول المالي كهدف إستراتيجي وبين الأهداف الأخرى المتعارف عليها وهي الإستقرار المالي، النزاهة المالية وحماية المستهلك وهو ما يطلق عليه نظرية (ISIP)، حيث أن فتح الطريق للشمول المالي يساعد في التمهيد لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

ومما سبق فإن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس بشكل إيجابي على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما تلعب دوراً أساسياً في تخفيف مستويات

[3] - أسامة محمد بدر، (2019)، أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد4، ص 428.

[4]- Sahara et al. (2018). Impact of Financial Inclusion on financial stability based on income group countries. Bulletin of monetary economics and banking.
Siddik. M, Kabiraj. S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal.

مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، مما يكون له بالغ الأثر علي إستقرار مستوي نمو اقتصادي مرتفع[5] .

3- أهداف الشمول المالي:

تتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالى فيما يلي[6]:

أ- أن تكون المعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب، ومنع التهرب الضريبى، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية، ليتجه المواطن للدفع الإلكترونى لتحقيق الشفافية والوضوح.

ب- يساهم نظام التحصيل الإلكترونى فى سرعة تحصيل إيردات الدولة، وزيادة العمر الافتراضى للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها فى الأسواق، ومن ثم توفير فى تكلفة طباعة هذه العملات.

ج- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك فى زيادة تمويل استثمارات حقيقية الذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

د- زيادة قدرة القطاع المصرفى على توسيع الإستثمارات من خلال التوسع فى أجهزة الصراف الآلى، وانتشار الفروع البنكية، ونقاط البيع، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات مالية تناسب رغبات وإحتياجات العملاء.

هـ-زيادة عدد المتعاملين فى القطاع المصرفى يؤدى إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يدخرها الفرد في بيته تمكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة

[5] - حمد الحساوي، (2017)، جاهزية الشمول والاستقرار المالي لانطلاق التنمية، مجلة المصارف، العدد 153.

[6] - آية عادل محمود، (2021)، " أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص 377- 379.للمزيد أنظر:

Akhil Damodaran(2013),"Financial Inclusion:Issues and Challanges",Akges International Journal of Technology ,Volume 4 ,No 2, PP 58-59.

George Varghese and Lakshmi Viswanathan,(2018)," Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges", Theoretical Economics Letters, Volume8, PP1935-1936.

Anupama Sharma and Sumita Kukreja (2013),"An Analytical Study:Relevance of Financial Inclusion For Developing Nations",International Journal of Engineering and Science , Volume 2 ,No 6, P. 16.

المودعة في البنك فتمكن أطرافاً آخرين من الإستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار.

و- تعزيز قنوات إتصال فعالة بين القطاع المصرفى والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.

ز- جذب فئات محدودي ومتوسطى الدخل وسكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفى.

ح- التوسع فى استخدام التكنولوجيا الجديدة فى التعاملات المالية.

ط- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.

ي- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة فى كل مرا حل تعامله مع مقدمى الخدمات المالية.

ك- زيادة الوعى والتثقيف المالى لدى العملاء بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.

ل- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحيادية وموضوعية.

م- إمتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكى فى حالات الطوارئ، أو حتى فى حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار.

4- محددات الشمول المالي:

يوجد العديد من المحددات والعوائق التى تقف حاجزاً في سبيل التوسع في تطبيق نظام الشمول المالي، هذه المحددات هي:

أ- **توافر البنية التحتية للخدمات المالية:** يقصد بها إنشاء وضمان انتشار فروع البنوك أو المؤسسات المالية فى النجوع والقرى، حيث أن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للبحث عن جهات تقديم الخدمات المالية قد يعرضهم لسرقة أموالهم ومدخراتهم[7].

[7]- https://www.elwatannews.com/news/details/4151162

ب-**ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية:** حيث أن زيادة تكلفة تقديم الخدمات المالية تؤدي إلى بعد الأفراد عن جهات تقديمها والبحث عن وسائل أخرى للاستفادة من الخدمات المالية المنخفضة.

ج- **الأمية المالية:** يعد هذا العامل أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات، يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة[8]، حيث أن ارتفاع مستويات الأمية المالية يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة[9].

د- **معدل التضخم:** حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لمعدل مرتفع من التضخم، وما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة الخاصة بهم[10].

هـ-**معدل الفقر:** يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر إحتياجاً يكافح الإفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

و- **العقيدة:** يمتنع المنتمين لبعض العقائد الدينية من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها بالنسبة لهم.

5- مؤشرات قياس الشمول المالي

تهتم مجموعة العشرين بالدور الرئيسي الذي يلعبه الشمول المالي، كعنصر أساسي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مما أدى إلى زيادة التركيز على سياسات ومبادرات الشمول المالي وجعلها نقطة البداية لإتفاق مجموعة العشرين والشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي، حيث قام تحالف الشمول المالي AFI بعمل رابطة لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية[11]، هذه الأبعاد في مجملها تنقسم إلى مؤشرات عدة

[8] التجارة الثالث لكلية العلمي للمؤتمر مقدم المالي، بحث الشمول تعزيز في المالية الأمية محو عبدالله، (2019)، دور عوني - رشا 9 ص طنطا، جامعة.

[9] - احمد محمد عبدالحي، احمد محمود محمد، (2019), دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة المنوفية، ص434.

[10]-Camara, N., X. Pena, and D. Tuesta. "Factors that matter for financial inclusion: Evidence from Peru,(Maddrid:BBVA,WB,No.1409,(2014),pp15-16.

[11] - حنين محمد بدر، (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص12.

هم مؤشرات الوصول المالي ومؤشرات الاستخدام المالي ومؤشرات العمق المالي بالإضافه إلى مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية، وعليه ينبغي أن توضع هذه المؤشرات وفق معايير تضمن إمكانية تطبيقها وقياسها ويجب أن تكون سهلة الفهم وقابلة للقياس والمقارنة مع دول العالم، وينبغي أن تتضمن معلومات عن أكبر عدد من جوانب أبعاد الشمول المالي، وقد قامت قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي بإعداد قائمة من المؤشرات التي يمكن استخدامها منفردة أو من خلال مؤشرات تركيبية علي حسب الغرض من إعدادها، هذه المؤشرات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي[12]:

جدول رقم (1): مؤشرات قياس للشمول المالي:

المؤشر	أبعاد القياس
1- مؤشرات الوصول المالي:	أ- عدد فروع البنوك التجاريه ب- عدد ماكينات الصراف الآلي ج- عدد فروع البنوك التجاريه لكل 1000 كيلو متر مربع د- عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع هـ- عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ و- عدد فروع البنوك التجاريه لكل 100 الف بالغ
2- مؤشرات الاستخدام المالي:	أ- عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجاريه ب- عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجاريه لكل 1000 بالغ ج- عدد المودعين في البنوك التجارية د- عدد المودعين في البنوك التجاريه لكل 1000 بالغ هـ- عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ و- عدد المقترضين من البنوك التجاريه ز- عدد المقترضين من البنوك التجاريه لكل 1000 بالغ ح- عدد بطاقات السحب الآلي ط- عدد بطاقات السحب الالي لكل 1000 بالغ ي- عدد نقاط البيع لكل 100ألف بالغ ك- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم / إجمالي عدد السكان

[12] - Source Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia 2013

	ل- عدد الشيكات لكل 100 ألف بالغ م- عدد بطاقات الأئتمان لكل 100 ألف بالغ ن- عدد بطاقات الخصم لكل 100 ألف بالغ
3- مؤشرات العمق المالي	**أ-** مجموع أصول البنك إلى الناتج المحلي الإجمالي **ب-** مجموع الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي **ج-** مجموع القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي **د-** الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي **هـ-** عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على IMF FAS – Financial Access Survey, 2021

يتبين من الجدول السابق أن مؤشرات قياس الشمول المالى لا يشترط تحقيقها بشكل كامل في دولة ما، فقد تختلف من دولة إلي أخري، ومن منطقة جغرافية إلي أخري طبقاً لخصائص كل دولة، فهذه المؤشرات تستخدم لتقييم التقدم الذى يتم إحرازه مع تطبيق نظام الشمول المالى، مما يكون له بالغ الأثر من أجل رسم السياسات المناسبة والتدخل فى الوقت المناسب، لتحقيق الإستقرار المالي ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

ثانياً: التحليل النظري للفقر:

على مر العصور كان الفقر ولايزال أحد المعضلات الإنسانية التي تمس حياة البشرية، وذلك لما يمثله من العجز عن الحصول علي الإمكانات الأساسية اللازمة لكفالة الإحتياجات الإنسانية الضرورية. حيث يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية واجتماعية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات ولكن بدرجات مختلفة. فقضية الفقر لم تكن وليدة اللحظة وإنما تم الأهتمام بها منذ عقود طويلة، وتحديداً بداية الثمانينيات ومع بدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية ومنها مصر ومع تنامي الأخذ بالتنمية البشرية كأساس لعملية التنمية الإقتصادية، وإعتبارها جوهرها أخذت قضية الفقر إهتماماً كبيراً.

1-مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر بإختلاف البلدان والثقافات والأزمنة حيث لايوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر وذلك نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، كما أن عدم وضوح مفهوم أو تعريف له يجعله معنى مطلق لاحدود له ولا أركان، ومن هنا يبدأ الباحث بعرض المفاهيم المختلفة للفقر من وجهة نظر الرؤى التي تناولته ومرجعيتها وذلك علي النحو التالي :

أ- مفهوم الفقر من منظور الدخل:

يعرف الفقر وفقاً لهذا المنظور بأنه عدم قدرة الفرد للوصول بدخله إلي اشباع الحاجات الضرورية التي تضمن للإنسان أن يبقى حياً بطريقة تحفظ كرامته وتحقق قدرته على مزاولة كافة الأنشطة بصورة مقبولة. بمعنى عدم بلوغ الدخل المساوي للإنفاق اللازم للوصول إلي الحد الأدني من الحاجات الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى معيشي مرتفع [13].

ب-مفهوم الفقر من منظور الإحتياجات الأساسية:

[13] -عبدالمنعم الشحات ممدوح، (2000)، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص149.

يعرف بأنه عدم توافر الحد الأدني من الدخل اللازم لتغطية الإستهلاك المطلوب سواء للفرد أو للأسرة، والذي يشمل علي الغذاء والملبس والمسكن والصرف الصحي والنقل والصحة والتعليم أي عدم توافر المقومات الأساسية للحياة الكريمة[14].

ج-مفهوم الفقر من منظور الحرمان:

يعرف بأنه حالة من الحرمان المادي الذي يتجلي أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوي التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية الأخري وفقدان الإحتياطي أو الضمان لمواجهة حالات المرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات والأوبئة...الخ [15].

د- مفهوم الفقر من منظور القدرة:

يعرف الفقر وفقاً لهذا المنظور علي أنه نقص أو انعدم القدرة في الوصول إلي الحد الأدني من مستوي المعيشة. ويري أصحاب هذا الفكر أن التركيز علي نقص الدخل في فهم الفقر يبعدنا عن الصواب لأن الدخل وسيلة، أما القدرة فهي غاية فكلما زادت قدرة الفرد أدي ذلك إلي زيادة الدخل وبالتالي تحرره من الفقر[16]. أيضاً يشير الفقر وفقاً لهذا المنظور إلى افتقار الأفراد للقدرات الأساسية، ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون في مقدرة الإنسان أن يعيش حياة صحية مديدة، وأن يتمتع بمستوي كاف من الغذاء والكساء والقدرة علي القراءة والكتابة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

هـ-مفهوم الفقر من منظور البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة علي تحقيق الحد الأدني من مستوي المعيشة. كما عرفه أيضاً بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلي الدخل الكافي للحصول علي المستويات الدنيا من

[14]- Disconand Macarov, Poverty :a persistent global reality Rutledge, Oxford university press, New York, P30, 1998.

[15] - فايز عبدالهادي أحمد، (2005)، إنعاكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي الفقر(دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص6.

[16] - فايز عبدالهادي أحمد، المرجع السابق، ص7.

الرعاية الصحية والغذاء والملبس والمسكن والتعليم وكل مايعد من الإحتياجات الضرورية لتأمين مستوي لائق في الحياة[17].

و- مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية:

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحده الفقر من منظور التنمية البشرية علي أنه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق.

من خلال جميع التعريفات السابقة للفقر يرى الباحث أن أنسب تعريف للفقر هو: إنعدام القدرة في الحصول علي إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية من التعليم والصحة و التغذية.....إلخ.

2- الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر:

من أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر ما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية التي تؤدي الى الفقر:

هناك العديد من الأسباب لعل أهمها ما يلي[18]:

أ-1- التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مصحوباً بإنخفاض في القوة الشرائية للنقود حيث أن التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع تكاليف الإنتاج هي سمات اقتصادية عالمية لا تستطيع أي دولة أن تمنع حدوثها أو توقف حركتها. خاصة في ظل تطبيق آليات السوق وبالتالي يجب أن يتواكب دخل الفرد مع أي تغيرات في مستوى تكاليف المعيشة لأنه بدون ذلك يصبح من الصعب على الأفراد تغطية متطلبات وجودهم وتكاليف معيشتهم الأساسية في ظل تسارع ارتفاع الأسعار من جهة

[17] – البنك الدولي، (1990)، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، ص40.

[18] – محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، (2007)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، ص153. للمزيد أنظر عثمان محمد عثمان، (2015)، التنمية العادلة معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة توزيع الدخل، معهد التخطيط القومي، ص1:3.

وثبات مستويات الدخل من جهة أخرى، ويترتب على ذلك انتشار حالة من الكساد والركود الاقتصادي ومن ثم انتشار الفقر في بين محدودي الدخل.

أ-2- سوء توزيع الدخل والثروات:

إن غياب التوزيع العادل للدخل المحلي والثروات يؤدي إلى ثراء البعض وافتقار البعض الآخر، ويعتبر سوء توزيع الدخل وعدم العدالة فيه سبباً رئيسياً لإنتاج وانتشار الفقر لما يترتب عليه من عدم القدرة على توفير الدخول الملائمة لتوفير الحاجات الأساسية من توفير قدر كاف من التعليم ورعاية صحية لائقة ومسكن ملائم ومياه شرب جيدة ...الخ.

أ-3- سياسات التكيف الهيكلي:

تسمى أيضاً (برامج التكيف الاقتصادي الدولية) وهي سياسات مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المقترضة (مديونية خارجية) تلزمها بالآتي: تخفيض القيمة الحقيقية للأجور، تخفيض أو إلغاء الدعم علي بعض السلع والخدمات الحكومية، فرض زيادة الرسوم على بعض الخدمات خاصة الصحة و التعليم، تخفيض قيمة العملة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو الوسيطة، وأخيراً فرض الضرائب غير المباشرة. كل هذا يؤدي إلى تنامي الفقر وزيادة معدلاته.

أ-4- محدودية الاستثمارات الأجنبية في الدول الفقيرة النامية:

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة وخلق فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، مما يكون له بالغ الأثر على تدنى وانخفاض معدلات الفقر.

ب-الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الفقر:

الفقر كظاهرة اجتماعية توجد في العديد من دول العالم، وذلك لأنه ظاهرة مركبة لها أسباب متعددة لعل أهمها ما يلي[19]:

[19] - حمدي عبدالعظيم، (1995)، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، الناشر المؤلف، القاهرة، ص46.

ب-1- حجم الأسرة أو حجم السكان:

حيث أن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز من توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبيرة، وقد تزداد حالة العجز هذه بإستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه.

ب-2- تدنى مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية:

حيث أن انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية يسهم في الحد من قدرة إسهام رأس المال البشري في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، مما يمثل عائقاً لقدرة الدول في تحقيق التنمية ومن ثم إضعاف قدرتها على الحد من معدلات انتشار الفقر.

ب-3- البطالة:

تمثل البطالة أحد الآليات الاجتماعية لانتشار وتفشى الفقر خصوصاً مع ما يصاحبها من انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية، نتيجة لاختلال التوازن بين كل من العرض و الطلب على العمل، مما يؤدي إلى قبول العامل العاطل للعمل عند أدنى مستوى للأجور، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى إهدار قيمة العمل البشري ويصاحبها من معاناة نفسية واجتماعية وعائلية بسبب الحرمان والفقر.

ب-4- الفساد:

ظاهرة عالمية تؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتسهم بشكل أساسي في انتشار وتفشى الفقر في العديد من بلدان العالم خصوصاً النامي منها، وقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد على أنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام منصب عام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو لجماعته"، وتتعدد المظاهر الرئيسية للفساد ومن أهمها (الرشوة – المحسوبية– المحاباة – الواسطة– نهب المال العام – الخ)، كل ذلك يؤدي إلى انتشار الجهل والفقر وهروب أصحاب الكفاءات والخبرات. ويساهم الفساد في تفاقم الفقر وعدم المساواة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات

المصاحب لعملية النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلي تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وعدم كفاية الخدمات المقدمة كالرعاية الصحية والتعليم مما يسهم في ارتفاع معدلات الفقر[20].

3-الآثار الناشئة عن ظاهرة الفقر:

هناك العديد من الآثار الناتجة عن الفقر منها ماهو اقتصادي ومنها ماهو اجتماعي ومنها ماهو سياسي ولعل أهم هذه الآثار الآتي:

أ- البطالة السافرة والمقنعة:

فمن ناحية البطالة السافرة فهي تنشأ في الدول النامية نتيجة أن الفقر لايجعل هناك استثمارات مناسبة لخلق فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في القوة العاملة. أما من ناحية البطالة المقنعة تنشأ نتيجة زيادة المعينين للعمل في الوظيفة الواحدة علي نحو يفوق حاجة العمل الفعلية إلي الأعداد المعينة، وتمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها إذ أنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وإن كانوا لايضيفون كثيراً إلي الإنتاج حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً. وهناك نوع آخر يندرج تحت مسمي البطالة المقنعة تسمي العمالة المقنعة (بطالة الفقر)، بمعني أن الفرد يعمل ولكن لايستطيع توفير حاجاتة الأساسية من السلع والخدمات اللازمة للبقاء علي قيد الحياة وتوفير حياة كريمة له[21].

ب-التخلف الاقتصادي:

هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتغير من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى وتنطوي علي الفقر والجهل والمرض وعدم المساواة وعدم المشاركة السياسية وانعدام الثقافة وانخفاض مستوي المعيشة وسوء التغذية وسوء الحالة التعليمية والوفاة في سن مبكرة والشعور بالعجز ...الخ. وكل ذلك يحدث نتيجة لانتشار ظاهرة الفقر في المجتمع.

ج-تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية:

[20] - عفاف عبدالعزيز عايد، أسامة الفيل، (2015)، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص31:34.

[21] - حمدي عبدالعظيم ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

يرجع التدهور في قيمة العملة المحلية إلي عدة أسباب لعل أهمها: تفاعل قوي العرض والطلب، التضخم، السياسات الاقتصادية المتبعة، الأزمات الاقتصادية، انخفاض معدل الفائدة، الحروب والثورات والإضرابات العمالية وغيرها، انخفاض الصادرات والإنتاج من السلع والخدمات .

د- **انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار:**

حيث أن الانخفاض في مستوي الادخار في الدول الفقيرة يرجع إلى الانخفاض مستويات الدخول التي يحصل عليها أفراد هذه الدول وبناءًعليه فإن انخفاض معدلات الادخار يؤدي مباشرة إلى انخفاض معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في هذه الدول.

هـ-المعونات الدولية (الإنمائية):

مما لاشك فيه أن المعونات أو المساعدات الخارجية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية تمثل مورد هام لتلك الدول وذلك لتحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهي عبارة عن مساعدات مالية يتم توفيرها سواءً علي المستوى الحكومي أو الدولي في صورة منح لاترد أو إسقاط جزء من المديونية الخارجية علي الدول النامية أو إعادة جدولة المديونية الخارجية المستحقة عن طريق مد فترات السماح أو تخفيض معدل الفائدة أو تخصيص اعتمادات مالية على شكل قروض ميسرة لتغطية مخاطر رأس المال المستثمر في مشروعات القطاع الخاص. وبالتالي فإن هذه المساعدات تعتبر أداة من أدوات التأثير علي السياسات الاقتصادية المحلية مما يؤدي إلي عدم استقلالية الدول في وضع السياسات برغبة كاملة. وعلي الرغم من أن الهدف من المعونات الدولية هو مساعدة الدول النامية في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية إلا أن البعض اعتبرها واجهة جديدة للاستعمار الأجنبي في صورته الاقتصادية وتعمق ظاهرة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية[22].

و- زيادة معدلات الدين العام:

حيث أن المتعارف عليه أن الدول الفقيرة تقوم باللجوء إلي الإستدانة عن طريق القروض المختلفة، وذلك لإشباع بعض حاجات مواطنيها من السلع والخدمات الضرورية مما ينعكس سلباً علي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حيث تمثل الديون المحلية أو الخارجية عبء بالنسبة للدول المقترضة، لأنها سوف تقوم بسداد قيمة هذه الديون وفوائدها في مواعيد محددة مما يؤثر علي مجهودات النمو والتنمية في

[22] نهال مسعد صالح، (2015)، تقييم أثر برامج المعونة الامريكية علي الاقتصاد المصري في الفترة من 2000 : 2011، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص8.

تلك الدول وإعاقتها، وبالتالي فإن ذلك كله يؤدي إلى مزيد من البطالة والتضخم الجامح، وبالتالي تصبح الديون في تلك الدول عنصر أساسي من عناصر تسرب الدخل القومي وسوء توزيعه[23].

ز- انتشار الأمراض وضعف الخدمات الصحية المقدمة:

توصلت العديد من الدراسات أن قدرة الفقراء علي الوصول إلي الخدمات الصحية الكافية تنخفض باستمرار، والسبب يرجع إلى ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية ذاتها، بالإضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتدني مستوى الظروف المعيشية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي العديد من الأمراض المعدية أو كما تسمى بأمراض الفقر كأمراض الربو والحساسية وغيرها من الأمراض المعدية.

ح-سوء التغذية:

تعرف الأسرة الفقيرة بتفشي انتشار سوء التغذية علي نطاق واسع لدي أفرادها حيث يوجد من بين الفقراء من لايستطيع الوصول إلي معدل السعرات الحرارية الواجب توافرها لدى الإنسان يومياً.

ط- عمالة الأطفال الفقراء:

إن الإحتياج والعوز يدفع بالفقراء إلي الزج بأطفالهم في معترك الحياة العملية في سن مبكرة مع أن القوانين الدولية لاتسمح بالعمل في مثل هذا السن، ولكن ظروف المعيشة وتوفير أدنى مستوي لها هو الذي دفعهم لذلك. فقد أثبتت الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة أن تشغيل الأطفال القصر أخذت في الانتشار بصورة كبيرة وذلك كله بسبب تفشي ظاهرة الفقر.

ع - ارتفاع معدلات الجريمة:

حيث يولد الفقر المزيد من معدلات الإنحراف داخل المجتمعات الفقيرة وذلك بسبب قلة المال وعدم التمكين بكافة أشكالة، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء الأشخاص إلي ممارسة أو ارتكاب العديد من الجرائم والإنحرافات منها السرقة والقتل وتعاطي المخدرات وتجارة السلاح ...الخ.

[23] - مؤنس السيد فيالة، (1998)، ظاهرة الفقر وإستراتيجيات التنمية في مصر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص112.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والفقر:

يساهم الشمول المالي في الحد من معدلات الفقر من خلال توسيع نطاق الوصول الى الائتمان والتأمين والخدمات المالية الأخرى التي توفر موارد لتلبية احتياجات المعاملات اليومية للاستهلاك والاستثمار، وكذلك يعزز الشمول المالي الأصول الإنتاجية للفقراء من خلال تمكينهم من الاستثمار في التقنيات الجديده والتعليم والصحة هذه الاستثمارات من قبل الفقراء تساهم في زيادة قدراتهم على تحقيق سبل العيش المستدام.

يعتبر الشمول المالي سبباً هاماً للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر، فالحالة الاقتصادية للدولة بشكل عام لم تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين مالياً من القطاع المالي الرسمي، ولا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية. فالحرمان المالى لطائفه من الأفراد داخل المجتمع له آثاره السلبية على النمو الاقتصادى، فلا تزال هناك فجوة كبيره بين الفقراء والأغنياء فى الحصول على التعليم والصحة فى الدول النامية، لذلك يتيح الشمول المالى لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية مثل تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات المنتجة، ومع التطور التكنولوجى والتقنيات الحديثه ساعد استخدام هذه التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول فى تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التى لا تتوافر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية مما يمكن الأفراد من الإستفاده من الخدمات المالية. وفيما يلي يلخص الشكل التالي العلاقة بين الشمول المالي والفقر:

الشكل رقم (1) العلاقة بين الشمول المالي والفقر:

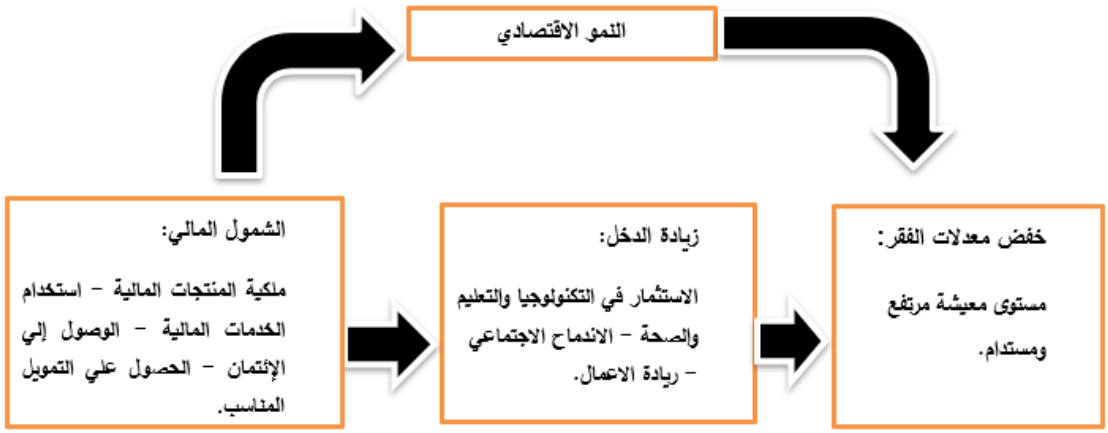

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة Komsoon, Vialano, Hadely, 2020, P4

يتضح من الشكل السابق أن الشمول المالي يساعد كل فئات المجتمع في الحصول على منتجات مالية مناسبة وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر، حيث يساعد الشمول المالي الفقراء في الحصول على خدمات مالية تمكنهم أولًا من الإندماج ضمن القطاع المالي الرسمي، ومن ثم انخفاض تكلفة الحصول على خدمات مالية مقارنة بالمصادر الأخرى غير الرسمية، وثانياً يمكن الأفراد بسهولة القيام بعمل مشروعات سواء كانت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة بسهولة أكبر، وهو ما يساعد على رفع مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص عمل للآخرين.

رابعاً: نموذج إحصائى لقياس أثر الشمول المالي على الحد معدلات الفقر في مصر :

- **وصف العينة:**

أ- تم إستخدام النموذج التالي لقياس مدي تأثر الفقراء في مصر بمؤشرات الشمول المالي التي تحققت خلال فترة الدراسة، والنموذج هو:

$$\Delta GDP\ pcap_t = a_o + +\Sigma a_1 ATM_{t-1} + \Sigma a_2 BOR_{it-1} + \Sigma a_2 DEP_{t-1} + \varepsilon_t$$

المتغيرات التابعة:
(GDP pcap): معدل الفقر معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي.
المتغيرات المستقلة :
(ATM) : يمثل عدد ماكينات ال ATM لكل 100000 شخص بالغ. (BOR) : يمثل المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ. (DEP) : يمثل المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ.

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة:				
المتغيرات المستقلة			المتغير التابع	Year
المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	ماكينات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ	معدل الفقر (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)	
351.80	77.30	9.22	20.311	2011
364.40	77.90	10.32	22.201	2012
370.80	106.00	10.94	24.843	2013
355.90	100.10	12.06	27.810	2014
366.60	101.30	13.70	30.112	2015
379.80	108.20	15.69	36.123	2016
382.20	103.50	17.71	46,089	2017
391.90	116.90	18.72	54,255	2018
411.90	123.50	20.07	58,289	2019
479.90	123.70	22.06	62,682	2020
385.40	119.50	27.56	68.250	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية سنوات متفرقة.

جدول رقم (3): القوة التفسيرية للنموذج:

Model	Df	R	R Square	F.Test		T.Test			
				F	Sig.	Beta		T	Sig.
Regression	3	.988	.977	83.770	.00000[a]	Model	0.965	11.256	.00000
Residuals	6					*ATM*	0.736	9.231	6.0000
Total	9					BOR	0.081	7.031	1.0000
						DEP	0.148	5.976	.00007

- .independent variables: Financial inclusion(ATM,BOR,DEP)
- .Dependent Variable: Poverty Rate (GDP percap)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- تمثل قيمة R 98.8% و التى تشير إلى درجة عالية من الترابط و تشير R square إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات فى المتغير التابع و هى تشير هنا إلى انه يمكن تفسير 97.7% من تلك التغيرات فى المتغير التابع.

2- نموذج أو معادلة الإنحدار تتنبأ بالمتغير التابع بشكل جيد طالما أن ال significance

3- هى 0.0000 و هى أقل من 0.05 و بالتالى نموذج الانحدار الخطي يتنبأ جيدا بمتغير النتيجة.

4- تأخذ معادلة الإنحدار الشكل التالى:

$$pcap_t = 0.965 + 0.736\,A + 0.081\,B + 0.148\,D + \varepsilon_t$$

من خلال هذا النموذج يتضح قبول فرضية الدراسة بوجود" علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والحد من معدلات الفقر في مصر".

خامساً: النتائج:

أظهرت الدراسة أن العديد من النتائج لعل أهمها ما يلي:

1- أن هناك علاقة طردية بين عدد ماكينات ال ATM لكل 100 ألف بالغ وبين الحد من الفقر.

2- أن هناك علاقة طردية بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ وبين الحد من الفقر.

3- أن هناك علاقة طردية بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ وبين الحد من الفقر.

4- يعمل الشمول المالي على رفع مستوى معيشة الكثير من الأفراد وخاصة الفئات المهمشة.

5- يساهم الشمول المالي في زيادة القدرة على الادخار بشكل أفضل.

6- يدعم الشمول المالي التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة والفقيرة من خلال المنتجات والخدمات المالية المبتكرة التي تدمج الفئات التي تعاني من الإستبعاد المالي في عملية التنمية.

سادساً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات لعل أهمها ما يلي:

م	التوصية	الجهة المسئولة	آلية التنفيذ
1	**زيادة الاهتمام بالشمول المالي والعمل على توصيل الخدمات والمنتجات المالية المختلفة إلى كافة فئات المجتمع وبصفة خاصة الفئات المهمشة ومحدودي الدخل.**	التنسيق بين العديد من الجهات مثل وزارات التعليم والتعليم العالي ووزارة الثقافة تحت إشراف البنك المركزي عليها.	عمل دورات تثقيفية بهدف زيادة التثقيف المالي للأفراد تكون مهمتها التركيز على توضيح الخدمات المصرفية وتوصيل هذه الخدمات لكل الفئات، والقيام بمبادرات لفتح حسابات للأفراد والشركات.
2	**تعزيز البنية التحتية المالية.**	البنك المركزي والجهات التمويلية المختلفة.	زيادة إنتشار فروع البنوك والمؤسسات المالية خاصة في القرى والأماكن النائية، ودعم إنشاء وكالات للخدمات المالية، والعمل على تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتيسير المعاملات المالية.
3	**زيادة الوعي المالي.**	البنك المركزي بالاشتراك مع الهيئات الحكومية والبنوك.	توعية العاملين بجميع القطاعات، بالإضافة إلى تعاون المؤسسات المعنية بتحقيق الشمول المالي مع الجامعات المختلفة بهدف توعية الشباب مالياً، والعمل على تصميم برامج تدريبية مبتكرة متعلقة بالشمول المالي في وسائل الإعلام المختلفة.

سابعاً: المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. احمد محمد عبدالحي، احمد محمود محمد، (2019)، دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة المنوفية.
2. أسامة محمد بدر، (2019)، أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد4.
3. آية عادل محمود، (2021)، " أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث.
4. البنك الدولي، (1990)، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.
5. حمد الحساوي، (2017)، جاهزية الشمول والاستقرار المالي لانطلاق التنمية، مجلة المصارف، العدد 153.
6. حمدي عبدالعظيم، (1995)، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، الناشر المؤلف، القاهرة.
7. حنين محمد بدر، (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
8. رشا عوني عبدالله، (2019)، دور محو الأُمية المالية في تعزيز الشمول المالي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا.
9. عبدالمنعم الشحات ممدوح، (2000)، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
10. عثمان محمد عثمان، (2015)، التنمية العادلة معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة توزيع الدخل ، معهد التخطيط القومي.
11. عفاف عبدالعزيز عايد، أسامة الفيل، (2015)، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

12. فايز عبدالهادي أحمد، (2005)، إنعاكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي الفقر(دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
13. محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي، (2007)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة.
14. مفتاح غزال، مراد بركات، (2020)، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجامعي نور البشير، جامعة الجزائر.
15. مؤنس السيد فيالة، (1998)، ظاهرة الفقر وإستراتيجيات التنمية في مصر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
16. نهال مسعد صالح، (2015)، تقييم أثر برامج المعونة الامريكية علي الاقتصاد المصري في الفترة من 2000 : 2011، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

التقارير:

1- البنك الدولي، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.
2- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.
3- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Akhil Damodaran(2013),"Financial Inclusion:Issues and Challanges",Akges International Journal of Technology ,Volume 4 ,No 2, PP 58-59.
2. Anupama Sharma and Sumita Kukreja (2013),"An Analytical Study:Relevance of Financial Inclusion For Developing Nations",International Journal of Engineering and Science , Volume 2 ,No 6.
3. Camara, N., X. Pena, and D. Tuesta. "Factors that matter for financial inclusion: Evidence from Peru,(Maddrid:BBVA,WB,No.1409,(2014),pp15-16.
4. Disconand Macarov, Poverty :a persistent global reality Rutledge, Oxford university press, New York, P30, 1998.
5. George Varghese and Lakshmi Viswanathan,(2018)," Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges", Theoretical Economics Letters, Volume8, PP1935-1936.

6. Sahara et al. (2018). Impact of Financial Inclusion on financial stability based on income group countries. Bulletin of monetary economics and banking.
7. Siddik. M, Kabiraj. S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal.
8. Source Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia 2013

Websites

1. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

https://www.elwatannews.com/ne